

Distr.
GENERAL

S/1997/109
5 February 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



رسالة مؤرخة ٤ شباط/فبراير ١٩٩٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن
من الممثل الدائم لرواندا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أشير إلى الرسالة المؤرخة ١ شباط/فبراير ١٩٩٧ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لزائير (S/1997/98).

وفي مرفق تلك الرسالة، توجد رسالة مؤرخة ١ شباط/فبراير ١٩٩٧، موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية زائير، السيد جيرار كاماندا - وا - كاماندا.

وليست هذه أول مرة تتعرض فيها حكومة رواندا لادعاءات باطلة من قبل الادعاءات الواردة في الرسالة المذكورة أعلاه. وفي كل مرة كانت حكومة رواندا ولا تزال تنفي نفيا قاطعا تورطها في الأزمة الزائيرية الداخلية.

ومرة أخرى تحاول حكومة زائير في حملتها التضليلية الأخيرة البحث عن أكباش فداء بدلا من أن تتصدى للحالة الاجتماعية الاقتصادية الأساسية وللتمرد المسلح الذي حدث مؤخرا في شرق زائير. ولن يفيد زائير في إيجاد حل للمشاكل الكثيرة التي تواجهها ومن بينها التمرد الأخير كيل الاتهامات الزائفة، ولا تجنيد المرتزقة أو التماس التدخل الأجنبي من بلدان أجنبية. ولن يزيد تدويل الأزمة الداخلية الزائيرية الحالة إلا تعقيدا.

وأشارت رسالة نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية زائير الموجهة إلى مجلس الأمن إلى أحكام المادتين ٣٤ و ٣٥ من ميثاق الأمم المتحدة التي تنص على أنه يحوز مجلس الأمن أن يتحقق في أي منازعة أو حالة من شأنها أن تؤدي في جملة أمور إلى احتكاك دولي. كما دعا نائب رئيس الوزراء مجلس الأمن إلى أن يتحمل مسؤوليته في أزمة تسببت زائير نفسها في نشوبها.

فهل تملك حكومة زائير أو قيادتها أي سلطة أدبية تتيح لها لوم مجلس الأمن؟ ألم تكن حكومة زائير نفسها هي السبب في نشوب الأزمة الوطنية بإصدارها في عام ١٩٩٦/١٩٩٥ تشريعا يجرد مواطنها من جنسيتها وبالتالي يعرضهم لخطر الطرد من بلد هم ذاتها؟

والمادة ٤ من ذلك التشريع تحرم من الجنسية من ليس له أصل زائيري يعود إلى ما قبل عام ١٨٨٥.

تُرى ماذا سيحدث لو أن أي بلد آخر عمد إلى سن قانون من هذا القبيل؟

- ما هي السلطة الأدبية التي تبيح لسلطة زائير أن تطلب من مجلس الأمن أن يتحمل مسؤوليته في الوقت الذي تتخلى فيه حكومة زائير وقيادتها عن مواطنها، وتترك جيشها وجهاز خدمتها المدنية يواجهان مصيرهما في ظل فساد شامل ومتغش ونظام سياسي واقتصادي خرب؟

- هل تحمل رواندا مسؤولية التضخم الفاحش في زائير وتقلبات الأسعار التي تحدث بين عشية وضحاها؟

- أليست هذه العوامل وغيرها من العوامل ذات الصلة هي التي تشكل الأسباب الجذرية للأزمة الحالية في زائير؟

- وهل ستساعد الانتخابات في حد ذاتها والعدد الهائل من الأحزاب السياسية الذي بلغ ٤٥٠ حزبا على إحلال النظام في البلد؟

لقد اتهم نائب رئيس وزراء زائير ووزير خارجيته في رسالته رواندا بالتورط في شؤونها السياسية الداخلية ومستنقع التمرد المسلح الذي تتباطئ فيه. وما تلك إلا محض افتراءات. فحقيقة الأمر هي كالتالي:

من هو المتورط فعلا في القتال في شرق زائير؟

من الجاحظ الزائيري

- ١ - الجنود الزائيريون الساخطون والذين لم تدفع لهم أجورهم (وهذا ما يفسر هزيمتهم في الميدان).
- ٢ - جيش الإبادة الجماعية التابع لحكومة رواندا السابقة والذي أدمج إدماجا تماما في الجيش الزائيري. ويتراوح قوام هذا الجيش ما بين ٣٠ ٠٠٠ و ٤ ٠٠٠ جندي. كما جند الآلاف من مليشيا انتراهاموي.
- ٣ - المرتزقة القادمون من بلجيكا وفرنسا والبلدان الأخرى التي تقدم للجيش الزائيري الدعم الخلفي والسوقى.
- ٤ - ثمة تقارير تفيد بأن بعض البلدان الأفريقية قد طلب منها الانضمام إلى الجيش الزائيري.

من جانب المتمردين

- ١ - المجلس الوطني للمقاومة من أجل الديمقراطية الذي يتزعمه السيد نفاندو كيساسي، وهو زائيري من مقاطعة كساي في زائير.
- ٢ - الحركة الثورية لتحرير زائير التي يتزعمها السيد ماساسو، وهو من قبيلة موشي بزارير.
- ٣ - حزب الثورة الشعبية الذي يتزعمه السيد كابيلا، وهو من أهالي مقاطعة شابا الزائيرية.
- ٤ - التحالف الديمقراطي الشعبي الذي يتزعمه بانيامولينغي.
- ٥ - الفارون من الجيش الزائيري والدعم الذي يتلقاه التمرد من قادة الجيش الزائيري.

وشكلت القوات المقاتلة المذكورة أعلاه تحالفاً يعرف باسم "مجلس تحالف القوات الديمقراطي من أجل تحرير الكونغو" وبرئاسة السيد كابيلا.

ومن الواضح أن القوات المقاتلة المذكورة أعلاه، ليست رواندية أو أوغندية أو بوروندية كما يزعم السيد كاماندا - وا - كاماندا. ولعل مجلس الأمن يتذكر أن السيد كاماندا - وا - كاماندا نفسه، قد أخبر مجلس الأمن في جلسة إعلامية عقدت في ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ بأن "السيد لوران كابيلا ليس روانديا ولا توتسيا أو من شمال أو جنوب كيفو". وهو يعترف بأن التمرد في شرق زائير يقوده زائيري.

وفي نفس الجلسة الإعلامية، أكد السيد كاماندا - وا - كاماندا أن زعيم المجلس الوطني للمقاومة من أجل الديمقراطية السيد نفاندو كيساسي، زائيري أيضاً. فالسيد نفاندو كيساسي ليس روانديا ولا حتى توتسيا، بل من قبيلة لوبا من إقليم كاساي في زائير".

فلمَّا تسعى السلطات الزائيرية إلى تضليل المجتمع الدولي؟

ولا يخفى على مجلس الأمن سبب الأزمة في شرق زائير. فقد قدمت لمجلس الأمن نبذة تاريخية عن الأزمة في شرق زائير (الوثيقة S/1996/869 المؤرخة ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦). كما أن مجلس الأمن قد اعتمد القرار ١٠٥٣ (١٩٩٦)، مما يعني أنه يدرك تماماً خطورة الحالة في شرق زائير، وقد أعرب عن قلقه في عبارات لا ليس فيها حيث قال:

"إذ يساوره شديد القلق لما توصلت إليه لجنة التحقيق من أن بعض العناصر الرواندية تتلقى تدريباً عسكرياً على القيام بغارات على رواندا لزعزعة استقرارها".

كما أحاط مجلس الأمن علما بتقرير اللجنة الدولية للتحقيق في التقارير المتعلقة ببيع أو توريد الأسلحة في شرق زائير (الوثيقة S/1996/195 المؤرخة ٤ آذار/مارس ١٩٩٦) وتقرير ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ الذي لم ينشر بعد. وأبلغ الأمين العام الأمم المتحدة في تقريره (S/1996/195)، مجلس الأمن بأن اللجنة الدولية للتحقيق التي أنشأها مجلس الأمن لم تلق تعاونا من حكومة زائير ولا سيما من نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية، السيد كاماندا - وا - كاماندا. وها هو الآن يطلب من مجلس الأمن أن يتحمل مسؤولياته في أزمة شرق زائير في حين أنه رفض التعاون معه.

وفي معرض الإشارة إلى عدم تعاون الحكومة الزائيرية، كان تقرير الأمين العام (S/1996/195) أكثر وضوحاً أيضاً، إذ ورد فيه ما يلي:

"وكانت النتيجة الأولى التي توصل إليها هي أن رد حكومة زائير على الأسئلة التي وجهتها اللجنة إلى الوزير الزائيري للشؤون الخارجية في كينشاسا كان في أحسن الاحتمالات، قاصراً ومختلاً للغاية. واللجنة مقتنة بأن حكومة زائير كانت تعلم، أو كان ينبغي لها أن تعلم، أن واحدة من طائراتها القليلة جداً العاملة على خطوطها الجوية الوطنية اشتربت في نقل الأسلحة من سيشيل إلى غوما...".

ونظراً إلى ما سلف ذكره، فإنه ينبغي أن يعتبر مجلس الأمن رسالة نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية زائير محاولة لتضليل المجلس. كما أن هذه الرسالة تسعى إلى تقويض ما قام به مجلس الأمن من تقييم خاص ومستقل للحالة في شرق زائير. الواقع أنه اتضح الآن تماماً أن توقيت هذه المزاعم مع تعيين الممثل الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى ما هو إلا محاولة لاستباق نتائج زيارته لمنطقة.

وقد يحدّر تبنيه مجلس الأمن إلى ضرورة التعامل مع الأزمة في شرق زائير كأزمة داخلية محضة في زائير؛ تتطلب تسوية سلمية عن طريق التفاوض. وبينما حمل حكومة زائير على إيجاد حل سلمي لأزمتها. ولن يؤدي تدويلها بإشراك المرتزقة الذي يشكل انتهاكاً لقرارات الجمعية العامة إلا إلى تعقيد الحالة. ويكتفي التأكيد على أن عدم السعي إلى حل سلمي للأزمة الزائيرية من شأنه أن يسفر عن مذبحة بشريّة أخرى أكبر حجماً في المنطقة.

كما ضلل نائب رئيس الوزراء، السيد كاماندا - وا - كاماندا، مجلس الأمن عندما أشار في بيانه إلى تواجد ٣ ملايين رواني في ١٩٩٤. وضلّل المجتمع الدولي أيضاً عندما قال إنه بعد العودة الجماعية لللاجئين الروانديين من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، لا يزال ثمة مليون لاجئ رواني في شرق زائير.

وهذه الأرقام لا تعكس الحقيقة. وبواسع مجلس الأمن أن يحصل على العدد الصحيح لللاجئين الروانديين في زائير من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وقد ورد في الملخص الشهري لأنشطة/..

المفوضية، لشهرى كانون الثاني/يناير - شباط/فبراير ١٩٩٧، ما يلي: "عاد ما يقارب ١,٣ مليون لاجئ رواندى من جمهورية تنزانيا المتحدة وزائير إلى رواندا منذ اندلاع القتال في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٦".

والحقيقة أنه لم يعد ثمة أي لاجئين روانديين في شرق زائير. فقد فتحت الأبواب ولا تزال مفتوحة لعودة جميع الروانديين. ومن اختار منهم سبيل النفي الاختياري فينبعي معاملته على هذا الأساس ولا ينبغي منحه مركز اللاجئ على نحو شامل إلا على أساس فردي.

ويبلغ عدد مليشيا إيتراهاموي وجيشه الإبادة الجماعية إلى جانب أسرهم في زائير ما يقارب ٢٠٠٠٠ شخص. فهل يطلب نائب رئيس وزراء زائير من المجتمع الدولي أن يدعم هذا الجيش والمليشيا الاجراميين، وهو لا يخفى عليه دورهما في الإبادة الجماعية التي حدثت في رواندا؟

ولا بأس من تنبئه مجلس الأمن إلى أن أي مقرر أو قرار مبتسر يتخذه دون مراعاة آراء حكومات المنطقة وتقرير الممثل الخاص للأمين العام بشأن الحالة في شرق زائير مراعاة تامة لن يعمل سوى على تعقيد مشكلة معقدة أصلا.

وسأغدو ممتنا لو تفضلتم بتعميم نص هذه الرسالة باعتبارها وثيقة لمجلس الأمن.

(توقيع) جيديون كاينامورا

السفير

الممثل الدائم لرواندا

لدى الأمم المتحدة
